

ورشات مجلس مدينة طرطوس تتأهب للأمطار

طرطوس - الوطن

اعتادت شوارع مدينة طرطوس وساحاتها على استقبال كميات من الأمطار الهائلة بغزارة لتتحول إلى برك ومستنقعات وربما سيول كما جرى في المواسم السابقة قبل أن يتم تصريفها إلى البحر القريب فهل سيكرر ذلك هذه السنة أم استعدت الجهات العامة المعنية لمثل هذه الحالات؟

مدير شؤون الخدمات والصيانة في مجلس مدينة طرطوس حامد حسين بين له «الوطن» أنه ونظراً لغزارة الأمطار في محافظة طرطوس بشكل عام والمدينة بشكل خاص وحرصاً من المدينة على الحفاظ على السلامة العامة وعدم تعرض المدينة والقاطنين فيها لأي مخاطر محتملة قد تتجذع عن ذلك، أبرم مجلس المدينة عقوداً مع الشركة العامة للصرف الصحي قبل بداية موسم الأمطار باعتبارها الشركة المعنية بالصرف الصحي والطري وهذه العقود تتضمن صيانة وتعزيل الفوهات المطرية وأقنيتها وخطوطها.

وأوضح حسين أنه تم تعزيل المصارف المطرية وجور تقنياتها والأعمال مستمرة لاستكمال كل الأماكن، وإضافة لما تقدم ستبقى ورشات الشركة ومجلس المدينة متاهبة وموجودة على مدار الساعة عند حدوث هطلات مطرية غزيرة، وأيضاً تم اتخاذ إجراءات ناجحة ساهمت بشكل كبير في التخلص من مشكلات وحالات كانت تسبب الإزعاج للمواطنين من دون حدوث أضرار تذكر.

وتمنى حسين على المواطنين التواصل مع شركة الصرف الصحي ومجلس المدينة في حال حدوث أي طارئ يستدعي التدخل والمعالجة، مؤكداً أن المدينة بكل أركانها بمن فيهم رئيس المجلس والمجلس وجميع الدوائر الخدمية جاهزة لحل أي مشكلة أثناء الهطلات المطرية الغزيرة.

من جهته أوضح مدير عام شركة الصرف الصحي منصور منصور أن الشركة اتفقت على بنود العقد وأسعاره مع مجلس المدينة وهي بانتظار تصديقه أصولاً لكنها باشرت بالعمل المطلوب منذ بضعة أسابيع ونظفت نسبة جيدة من المصارف المطرية قبل حلول الشتاء وخاصة في الشوارع الرئيسية، وسوف تبدأ اعتباراً من اليوم الخميس في الشوارع الواقعة ضمن الأحياء الشعبية متوقفاً الحد من أضرار السيول والهطلات المطرية الغزيرة في حال حصولها خلال الشتاء القادم.



الرياح لتوليد الكهرباء

كهرباء الريف ترفض إعادة التيار إلى مدارس القنيطرة قبل تسديد ٣١ مليون ليرة! أبو سعد: أول مخطط تنظيمي لإقامة تجمع سكاني مطلع العام القادم

القنيطرة - خالد خالد

أكد وزير تنمية المنطقة الجنوبية والمكلف بتابعة مشاريع إعادة الإعمار رافع أبو سعد الاهتمام الأساسي بتنمية محافظة القنيطرة، منوهاً بوجود لجنتين وزاريتين واحدة لمتابعة مشاريع إعادة الإعمار والثانية لمشاريع التنمية، مبيناً الاستعداد لتخصيص مبالغ مالية لتنفيذ مشاريع إسعافية خلال الشهرين القادمين على أن تكون الأولوية لإعادة تأهيل المدارس العاملة والتي لا يمكن تأجيلها. وأشار أبو سعد خلال اجتماع تتبّع تنفيذ المشاريع الإسعافية للمديريات الخدمية في القنيطرة بحضور وزيرة الدولة للاستثمار وقيقة حسني إلى الدعم الذي ستقدمه الحكومة لقطاع الكهرباء، منوهاً بأن التركيز حالياً على مشاريع الطاقة البديلة ومنها الموافقة على مشروع في القنيطرة لتوليد الطاقة بواسطة الرياح، مشيراً إلى أن الحكومة ستتمتع بإصلاح الشبكة الكهربائية بطول ٥ كم وعلى نفقتها، إضافة إلى تخصيص وزارة التربية بمبلغ ٢ مليار لإنفاقها حتى نهاية العام الحالي، منوهاً بأن مخطط المجلس التنظيمي ومع مطلع العام القادم سيكون جاهزاً لإقامة مجمع سكني بهدف إعادة إنشاء التجمعات لأرض محافظتهم.

وطالب وزير تنمية المنطقة الجنوبية المديرين بالمحافظة بالقليل من الكلام والكثير من العمل، مؤكداً أن المحاسبة قائمة للمقصرين والاجتماع غايته الوصول إلى رقم دقيق لإنجاز الأعمال والمشاريع على الخطّة الإسعافية. وبين محافظ القنيطرة همام بديات أن وجود لجنتين وزاريتين دليل على الدعم الحكومي للمحافظة وهذا يتطلب من العاملين رفع وتيرة العمل وسرعة الإنجاز، موضحاً ترتيب الأولويات وحسب حاجة الأهالي الذين عادوا إلى قراهم المحررة من نقل وصحة وتعليم ومحروقات وأفران.



وطالب بديات بأهمية دراسة واقع المشاريع المتعثرة في جميع الجهات العامة وضرورة إعادة تأهيل القطاعات الخدمية التابعة للأمانة العامة ومنها فوج الإطفاء والحاجة حالياً إلى ١٠٠ مليون ليرة لهذا القطاع. وأوضح نائب المحافظ حسين إسحاق أنه تم تخصيص الأمانة العامة مع الوحدات الإدارية بـ ٥٠٠ مليون وجميع العقود تم تلزيماً ومنها تأهيل دار الحكومة وتعبيد طرق لذوي الشهداء وإصلاح آليات المحافظة، مقدراً الحاجة إلى نحو ٩٨ مليوناً لإعادة تأهيل مبنى العلاقات العامة ومصححة النقل والإطفاء وإكمال دار الحكومة وإعادة بناء ثلاث بلديات مدمرة بالكامل.

بدوره مدير الكهرباء بسام المصري أشار إلى أن التكلفة الإجمالية لتأهيل منظومة الشبكة الكهربائية نحو ٣,٢ مليارات ومنذ تحرير المنطقة الجنوبية تم تأهيل ٢٥٠ كم من شبكة التوتر المتوسط بكلفة ٤٢٠ مليوناً وتأهيل ٣٠٠ كم من المنخفض بكلفة ٥٧٥ مليوناً وتأهيل ١٥٥ مركز تحويل بقيمة ٥٨٠ مليوناً، حيث تمت إنارة ٨٠ قرية بنسب ٦٠-٨٠٪، مبيناً أنه حالياً لا يوجد أعداد بالشركة، وهناك صعوبة بتحصيل قيمة الفواتير من القطاعين العام والخاص وصعوبة تأمين المواد الأساسية من محولات وأمراس بسبب الحصار ونقص الروافع وعدد العمال الفنيين والمهندسين، وعدم وجود آليات للحفر والحاجة إلى

كهرباء القنيطرة تحتاج إلى ١,٨ مليار لتأهيل الشبكة والتربية تحتاج إلى ١,١ مليار لصيانة ٥٥ مدرسة

نحو ١,٨ مليار لإعادة الشبكة الكهربائية لسابق عهدهما. من جانبه ذكر مدير التربية عماد أسعد أنه تمت صيانة ١١٧ مدرسة بقيمة ١,٢ مليار والحاجة حالياً لصيانة ٥٥ مدرسة موضوعة بالخدمة بشكل إسعافي بقيمة ١,١ مليار وإعادة بناء ٢٠ مدرسة مدمرة بشكل كامل بقيمة نحو ٢,١٨ مليار، مطالباً بإعادة تأهيل خمس مدارس بصورة عاجلة في تجمعات سكب وحجيرة والتضامن والكسوة وثنائية عين التينة بالقطاع الجنوبي وكلفة نحو ١٣٧ مليوناً. وعرض أسعد الإشكالية التي تواجه تربية القنيطرة بوجود عجز لدى المديرية قدره ١٠٠ مليون بسبب فواتير الماء والكهرباء والهاتف، ومن العجز مبلغ ٣١ مليوناً فواتير

الكهرباء ريف دمشق ومدارس كانت خارجة عن سيطرة الدولة ورفض الشركة إعادة وصل التيار الكهربائي إلى تلك المدارس رغم قيام التربية بإعادة تأهيلها حتى تسديد الفواتير.

ولفت مدير المياه أمين الشمالي إلى إعادة تأهيل ٦٧ بئراً متضرراً من أصل ٩٠ وتأهيل شبكات بطول ٩٠ كم و٦٧ محطة ضخ و٣٢ خزناً على أرض المحافظة وتأمين نحو ٩٠٪ من الأهالي بمياه الشرب، أما في تجمعات التازحين فتم تأهيل ٦٥ بئراً من أصل ٧٥ و٥٣ كم من الشبكات و٦٥ محطة ضخ و٢١ خزناً وتغطي ٩٥٪ من السكان بالمياه، مطالباً بـ ٢٥٠ مليوناً على الخطّة الإسعافية لتأهيل باقي الأبار والشبكات بالمناطق المحررة.

وعرض مدير الاتصالات عدنان بكر مشكلة الشبكة الهاتفية والحاجة إلى ٥٢٢ مليوناً لإعادة تأهيلها وعودتها لما كانت عليه بالسابق حيث يوجد سبعة مقاسم خارج الخدمة من أصل عشرة، وحيناً نحو ٢٠٠ مليون لإعادة تشغيل المقاسم على نظام جديد مع ضرورة تأمين العمال الفنيين والآليات، علماً أنه تم تأمين الشبكات ولكن من دون تجهيزات للمقاسم وتخصيص مبلغ ٢٦ مليوناً وتم سحب المبلغ لعدم وجود تجهيزات.

وأخيراً أشارت مديرة الموارد المائية حمدة عرقاوي إلى الحاجة لإعادة تأهيل ثلاث مضخات على السدود وكلفة ١٢٠ مليوناً، مضافة: ولكن لم يتم رصد أي مبلغ حيث الاستفادة حالياً من ثلث كمية المياه المخزنة بسبب تعطل المضخات، إضافة إلى ٥٠٠ مليون لإعادة تأهيل المراكز الملحقة بسدود المحافظة. وكانت مديريات الصحة والزراعة والمواصلات الطرقية والنفايات الصلبة والسورية للتجارة قد عرضت حاجتها من الاعتمادات المخصصة على الخطّة الإسعافية للقيام بالأعمال الموكلة إليها على أفضل وجه.

لجنة وزارية لتتبع تنفيذ المشاريع في اللاذقية

وزير الإدارة المحلية: ٩٢٦ مليون ليرة لمشاريع تنموية في الوحدات الإدارية

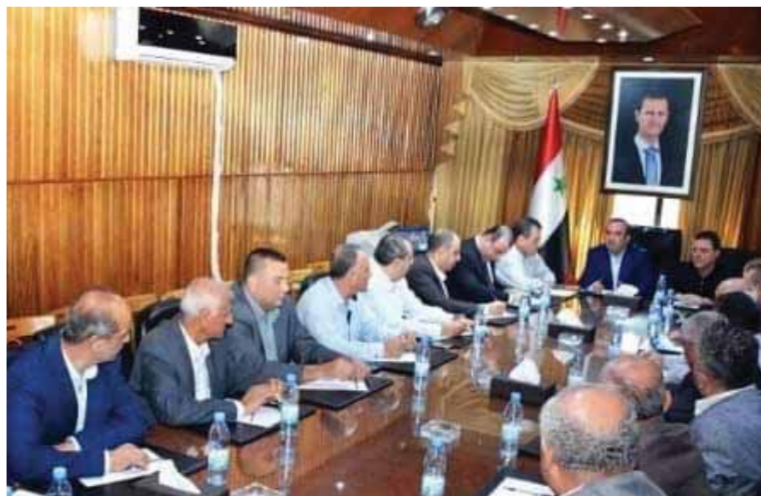
اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف دعم الوزارة لأي إجراءات جديدة على مستوى محافظة اللاذقية تهدف لتنشيط الواقع الاستثماري فيها، قائلًا: «فالآثار الإيجابية تعتبر أفضل مناخ استثماري على مستوى سورية».

وخلال اجتماع في مبنى محافظة اللاذقية، أكد مخلوف - وهو رئيس اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ المشاريع في اللاذقية- أن الحكومة تركز حالياً على إقامة المشاريع التنموية في جميع الوحدات الإدارية، مشيراً إلى أن تكلفة المشاريع التي تمت الموافقة عليها مؤخراً تبلغ نحو ٩٢٦ مليون ليرة سورية، لافتاً إلى البدء بتنفيذ هذه المشاريع التنموية على أن تستكمل إقامة مشاريع مثلها على مستوى جميع الوحدات الإدارية.

وشدد مخلوف بالقول إن إنجاز المشاريع ونسب تنفيذها على مستوى المحافظة متابع بشكل آني، وكل المشاريع التي أقرت جاءت نتيجة عمل متواصل مع الاستثمار بالبحث عن أفكار جديدة لتطوير آليات العمل وإيجاد مطارح استثمارية جديدة لإضافتها إلى قائمة المشاريع الممكنة إقامتها في المحافظة بشكل عام.

وتنطق مخلوف إلى ملققي الاستثمار الذي سيعد في محافظة طرطوس، مبيناً أن للاذقية حصة كبيرة من مشاريع الاستثمار، وأكد أنه



تتم متابعتها بجهود من المحافظة وفق آلية الضبط فيها بمنظومة عمل وعادلة وحرص على توفير جميع المستلزمات الأساسية لها. وإن مجلس المدينة المعين حديثاً، قال مخلوف إن قطاع الإدارة المحلية يتطلب وجود قادة لا إداريين، مؤكداً العمل بتحمل المسؤولية ليكونوا دائماً في خدمة المواطنين، كما دعا المجلس إلى إدارة العمل بطريقة مظلّى وخاصة في المجال الخدمي لإثبات الكفاءة في العمل بأن يلقى المجلس استحسان أهالي المدينة عموماً. وأشار وزير الإدارة المحلية إلى أن تعاقب

المجالس ليس دليل عافية لما فيه من تأثير على تقديم الخدمات للناس، مشيراً إلى أن الانتخاب في قانون الإدارة المحلية هو الأساس بالعمل. وشدد مخلوف على ضرورة متابعة مجلس المدينة سير أعمال المشاريع في نطاق عمله، ومنها وضع نظام استثمار لسوق السيارات الذي يتم إنجازه قرب سوق الهال لبيسان إلى طرحه للاستثمار ومنها إلى تأمين برنامج كتويل للمشروع. ولفت إلى أن حقوق الوحدات الإدارية

الأمن الجنائي يعيد ٢٠ سيارة مسروقة لأصحابها في حلب

توقيف ٢٠ شخص بجرائم أخلاقية وألف مطلوب في النشرة الشرطة

محمود الصالح

وأحيل صاحب السيارة على القضاء. وتمكنت دوريات الفرع من ضبط ٧٤٠ غ من الذهب أعيدت لأصحابها وتمت إعادة ١٨ ماكينة خياطة و١٠ شاشات تلفزيون و٥ برادات منزلية، جميع هذه المسروقات تمت إعادتها إلى أصحابها الذين اعترف عليهم السارقون.

وفي إطار آخر ومتابعة لفتح ظاهرة التزوير ومتابعة شبكات تزوير العملة وترويج العملة المزورة تمكنت دوريات الأمن الجنائي في حلب من ضبط مبالغ مالية سورية سليمة قدرت بحدود ٢,٩ مليون ليرة، ومبالغ مالية مزورة سورية ٤٥٠ ألف ليرة، و٥٠٠ دولار أميركي صحيح بقيمة ٨٤٥٠ دولاراً، و٥٠٠ دولار أميركي مزور ١٤٠٠ دولار ونظمت بحق الفاعلين الضبوط اللازمة وأحيلوا على القضاء.

كما قام فرع الأمن الجنائي في حلب بتوقيف ٢٠٠ شخص بجرائم الإخلال بالأداب العامة والإدارة وإحالتهم على القضاء، كما استطاع الفرع استرداد ٢٠ سيارة مسروقة في حلب وتسليمها لأصحابها وكذلك ضبط عصابات سرقة سيارات وأشخاص قاموا بنقل ملكية سيارات مزورة وتقديم الفاعلين للقضاء.

وكشف مصدر خاص لـ «الوطن» عن توقيف ٤٣٠٠ شخص لدى فرع الأمن الجنائي في حلب خلال الأشهر الماضية من العام الحالي منهم ١٣٠٠ شخص تم توقيفهم من دوريات الفرع وتم تنظيم نحو ٣٤٠٠ ضبط وذلك لقيام هؤلاء الأشخاص بجرائم مختلفة جاء ذلك نتيجة متابعة دوريات فرع الأمن الجنائي في حلب، وكذلك تمت مصادرة ١٠٠ دراجة نارية من دون لوحات ومهربة سلمت إلى إدارة الجمارك أصولاً.

وفي إطار ضبط الجريمة أكد المصدر أن الفرع تمكن من وضع يده على ١٧ جريمة قتل، وتم إلقاء القبض على ١٠٠٠ مطلوب بموجب النشرات الشرطة لأسباب مختلفة تم إيراد أسمائهم في تلك النشرات.

وبنتيجة متاجرة البعض في مادة الغاز واحتكار البعض الآخر لها ونتيجة المتابعة من دوريات الأمن الجنائي تمت مصادرة ٣٣٢ أسطوانة غاز وسلمت إلى مديرية محروقات أصولاً، وكذلك الحال فيما يتعلق بمصادرة المازوت التي شهدت خلال الفترة الأولى من العام الحالي قلة ما أدى إلى احتكارها من بعض أصحاب النفوس الضعيفة وبيعها بأسعار مرتفعة، كما تمت مصادرة ٦٠٠٠ لتر من المازوت و٣٢٥٥ لترًا من البنزين و٢٢٠ كغ من الزيت المعدني من دوريات المتابعة في الفرع وتم تسليمها إلى فرع محروقات وحلب وإحالة الفاعلين على القضاء أصولاً.

وخلال متابعة الفرع لعمليات التهريب تمكنت إحدى دوريات الأمن الجنائي من ضبط سيارة قادمة من مناطق منبج محملة بدخان تهريب، حيث تم ضبط كمية من الدخان وكمية من زيت زيتون تقدر بـ ٦٠٠ تنكة سلمت تلك المصادرات إلى الجمارك أصولاً

وأما مكان موضع متابعة لتمكينها من تحسين إرادتها، مؤكداً ضرورة البحث عن مشاريع جديدة تؤمن إيرادات لمجلس المدينة. من جهته، أكد وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبداللطيف، أن الشركات الإنشائية هي المسؤولة عن تنفيذ المشاريع، مشدداً على جهوية الوزارة لمعالجة أي خلل في العمل، مع الحرص على تنفيذ شركاتها للعمل ضمن أحسن الموصفات.

ودعا وزير الأشغال إلى البحث عن مشاريع جديدة تخدم أهالي اللاذقية من جهة، وتصيب في خدمة الوحدات الإدارية فيها من جهة ثانية. واستعرض محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم، جميع المشاريع التي يتم تنفيذها في المحافظة والنسب التي وصلت إليها حتى تاريخه، مبيناً آفاق معالجتها والعمل على متابعتها يومياً.

وأشار السالم إلى الإجراءات المتخذة لتوفير المستلزمات الأساسية لتنفيذ المشاريع، منوهاً بمتابعة عمل الخابز والمحروقات، من ناحية توزيع الدقيق وتوزيع مازوت التدفئة وكل الخدمات المقدمة لذوي الشهداء والجرحى وفق توجيهات رئيس الجمهورية. رئيس مجلس مدينة اللاذقية نبيل أبو كف، تحدث عن خطة عمل المجلس للمرحلة المقبلة، مؤكداً العمل مع فعاليات المجتمع الأهلي خاصة فيما يتعلق بتحسين واقع النظافة، إضافة لقيام عمل معالجة أملاك البلدية.